مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
Industrial Economics Journal –Khezzartech
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
المجلد 10/ العدد:02 (2020) ص 344-363

دور آليات وهيئات الدعم في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-

The role of support mechanisms and bodies in promoting the Small and medium enterprises in Algeria - the case Study of ANSEJ

نور الهدى رزقي [1*]

[1] جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس،(الجزائر)، no.rezgui@univ-soukahras.dz

مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين.

تاريخ الاستلام: 2020-03-28	تاريخ القبول: 2020-06-19

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تسريع عملية التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى إلقاء الضوء على جانب مهم لآلية قبول تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.وتم التوصل في الأخير إلى أن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تدعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في أهم مراحل حياتها والمتمثلة في مرحلتي الإنشاء والتوسع(النمو)، كما جاءت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إطار سياسة هادفة للتخفيف من مستوى البطالة حيث أن الشرط الأساسي للموافقة على قبول المشروع أن يكون الشاب المستثمر لا يزاول أي نشاط مهني وعليه فان الهدف الأساسي لهذه الوكالة هو تخفيض نسبة البطالة.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ANSEJ، تمويل

تصنيفات JEL: G00 ; M13

Abstract

this study aims to highlight the importance of small and medium enterprises and their role in accelerating the economic development process, as well as to highlight the mechanism of accepting the financing of small and medium enterprises (startup companies) at the level of ANSEJ. It was finally concluded that the ANSEJ supports the micro-enterprise in its most important life-cycle which are: the creation and the development).

Keywords: Startup companies, ANSEJ, financing

JEL Classification Codes: M13; G00

* **المؤلف المرسل**

1.مقدمة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى في النسيج الاقتصادي الوطني، وتمثل وزنا ذا أهمية لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة؛ سواء في البلدان المتطورة أو البلدان المتخلفة وذلك بالنظر للدور الذي أصبحت تؤديه هذه المؤسسات وكذا المكانة الإستراتيجية التي تحتلها في ظل التحولات الإقليمية والدولية بالإضافة إلى قدرتها الفائقة على زيادة الطاقة الإنتاجية وقدراتها الإبداعية والابتكارية. ففي الوقت الحالي تسعى معظم الدول بما فيها الجزائر إلى إرساء وتجسيد دعائم اقتصاد السوق هادفة إلى رفع القدرات التنافسية للمؤسسات وتحسين المستوى وتسجيل معدلات جيدة للنمو الاقتصادي، وعليه فقد اتبعت الدولة الجزائرية إستراتيجيات في شكل آليات داعمة للمشاريع الاستثمارية ذات الحجم الصغير، وذلك بإنشاء أجهزة حكومية متخصصة لتقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات ومرافقتها في جميع المراحل لتحقيق الاستمرار والنمو، وتأتي في مقدمتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

إشكالية البحث

من خلال ما سبق يبرز الإشكال المطروح: **فيما يتمثل دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

الأسئلة الفرعية

- ما مدى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- فيما تتمثل مساعي الدولة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- كيف تتم عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؟

الفرضيات

- -تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها العديد من الدول.
- _ قامت الدولة الجزائرية بإنجاز العديد من الهيئات الداعمة والمرافقة لإنشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- _ هناك إجراءات تعتمدها الوكالة الوطنية لقبول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تسريع عملية التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى إلقاء الضوء على جانب مهم لآلية قبول تمويل هذه المشاريع على مستوى وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المنهج المستخدم

تم استخدام المنهج الوصفي في المحاور النظرية من هذه الدراسة الملائم لإبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما المحور التطبيقي فقد استخدم فيه المنهج التحليلي الذي يستند على دراسة الحالة.

2- مدخل حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2-1 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2-1-1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يختلف تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، بسبب تعدد المعايير سواء كانت كمية أو نوعية، غير أن جميع الدول تتفق على تصنيف المشروعات الاستثمارية إلى: مؤسسات كبيرة، متوسطة، صغيرة، ومصغرة. التعريف المعتمد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الذي حدده الاتحاد الأوربي سنة1996 والذي كان موضوع توصية جميع الأعضاء، والذي صادقت عليه الجزائر في جوان سنة 2000 ويرتكز هذا التعريف على هذه المقاييس :المستخدمون؛ رقم الأعمال؛ الحصيلة السنوية؛ واستقلالية المؤسسة. صدر قرار إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار المشروع الجديد لتوظيف الشباب بالمرسوم الرئاسي رقم 96234/الصادر في 20 جويلية 1996والمرسوم التنفيذي رقم 296/ 96-297 الصادر في 08سبتمبر 1996 (فراجي و بوسهمين، 2006، ص02).

وجاء بموجب إقرار وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الإطار القانوني لتعريفها (الجريدة الرسمية، 2001) المواد 5،6،7 من القانون 18-1: يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع و/أو الخدمات، التي تشغل من 1 إلى 250 عامل ورقم إعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و 500مليون دينار.

- **المؤسسة المتوسطة:** تلك التي تشغل ما بين 50 – 250 عامل ورقم أعمالها يتراوح بين 02 – 200 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و500 مليون دج.

- **المؤسسة الصغيرة**: تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بين 49 10–عامل، ورقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز100 مليون دج.

- **المؤسسة المصغرة:** تصنف المؤسسات المتناهية الصغر تلك التي تشغل ما بين 1و9عمال تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، والميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دج.

2-1-2 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتفق جميع المسؤولين وأصحاب القرار في العالم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة عظيمة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي واستقراره، لما لها من عدة مزايا وخصائص تفتقدها كثير من المؤسسات الاقتصادية، ويمكن تحديد أهميتها فيما يلي (قاشي و الشيكر، 2017، ص5):

-**تلبية الحاجات الحالية للسكان** : تعمل المؤسسات الصناعية الغيرة و المتوسطة على امتصاص الإختلالات المسجلة على الصعيد القطاعات و الفروع الصناعية التي تعمل على تلبية احتياجات السكان بشكل مباشر ، فطبيعة هذه المؤسسات لا تحتاج إلى تكنولوجيا عالية تمكنها من تلبية الحاجيات الجارية للسكان من مختلف السلع و المنتجات على مستوى السوق المحلي و الوطني ، بالإضافة إلى هذا فهي تعمل على خلق مناصب الشغل و امتصاص البطالة.

-**أداة لتحقيق التوازن الإقليمي و التنمية الاجتماعية** : يرتبط الجانب الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجانب اجتماعي هام ، نتيجة ارتباط المشاريع الصغيرة غالبا مع العائلة مما يساهم في تعبئة المدخرات العائلية و استثمارا تها نحو الأفضل كما تساهم هذه المؤسسات في تحقيق التوازن و التنمية الإقليمية و ذلك لقدرتها على الانتشار و قلة احتياجها ا للبنية التحتية نتيجة صغر حجمها و محدودية نشاطها ، مما يجعلها قادرة على ممارسة نشاطها في المناطق النائية و إعادة توزيع الاستثمار، فهي بذلك تساعد على تنمية المناطق المعزولة و توجيه الاستثمارات إليها .

-المنافسة و جذب الاستثمارات الأجنبية : إن توفير التسهيلات اللازمة و التعديل المستمر في إجراءات و قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه المساهمة في دخول العديد من المستثمرين الأجانب من أجل الاستثمار في مجال الصناعات الصغيرة و المتوسطة التي يراه مجال خصبا لاستقطاب هذه الاستثمارات ، وقد تزايد الاتجاه إلى تدويل النشاط من خلال تكثيف الاستثمار الأجنبي المباشر للمنشآت الصغيرة و المتوسطة نظرا للخصائص التي تتميز بها من خلال ترقية أشكال المقاولة بالباطن و توفير المناخ الاستثماري المناسب و المشجع.

-التكيف مع المتقلبات و الأزمات الاقتصادية : تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر مرونة من المؤسسات الكبرى في التأقلم مع التقلبات أو التغيرات في الظروف الاقتصادية كما أن لها القدرة على الاستجابة لطلبات السوق بصفة سريعة و في أقل وقت ممكن ، ويعود هذا إلى صغر حجم الاستثمار مما يسهل عليه التحول الاقتصادي ، و بالتالي تبرز أهمية هذه المؤسسات في أوقات الأزمات.

-التكامل الصناعي و دعم المؤسسات الكبيرة : إن إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يسمح بتحقيق التكامل مع الصناعات الكبرى و ذلك من خلال توفير العديد من المدخلات لها و استيعاب مخرجاتها، كما أنها تعتبر كمصدر لتكوين الخبرات و تدريب العمال من خلال تقديم دورات تدريبية و مهنية مختصة لعمال المؤسسات الكبرى ، بالإضافة إلى قيامها بدور المورد و تقديم خدمات ما بعد البيع للزبائن ، وعادة ما تبني المؤسسات الكبرى إستراتيجيتها بالاعتماد على الموردين الخارجيين الصغار.

- توظيف حجم مهم من اليد العاملة :تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكثافة اليد العاملة، كونها تعتمد على العنصر البشري في العملية الإنتاجية .

3-1-2 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات تذكر كالآتي (داودي، 2011، ص.ص 265-267)

- سهولة التأسيس والاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل: تستمد هذه المؤسسات عنصر السهولة في الإنشاء من احتياجاتها إلى رؤوس أموال صغيرة نسبيا، لذا نجد أن أصحاب هذا النوع من المؤسسات يعتمدون على مدخراتهم الشخصية أو اللجوء إلى تمويل خارجي: التمويل البنكي أو الهيئات الداعمة للاستثمار.

- **تلبية طلبات المستهلكين** :إذ تقوم بتلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوو الدخل المنخفض بتوفير السلع والخدمات البسيطة منخفضة التكاليف، في حين نجد أن المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من أجل تلبية رغبات المستهلكين ذوو الدخل العالي نسبيا مقارنة مع ذوي الدخل الضعيف.

- **القابلية للإبداع والابتكار:** تعتمد المؤسسات م ص و م في الكثير من الأحيان على الابتكار والإبداع في منتجاتها، وهذا راجع إلى أن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تنتج بحجم كبير، لهذا فهي تلجأ إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات وتحسينات في المنتج للرفع من جودته والبحث عن الجديد والمبتكر وتشجيع العمال على الاقتراح وإبداء الرأي مما يخلق مناخا مساعدا على الابتكارات.

- **إقامة تكامل مناسب للإنتاج** :يوجد العديد من المناطق في العالم تكون على شكل مدن صغيرة ومناطق ريفية، حيث أن المنتجات تصل أسواقها بصفة محدودة وغير كافية لتغطية الطلب، لكي يتم تغطية هذا النقص، تنشأ مؤسسات مصغرة في هذه المناطق متخصصة في الإنتاج لتغطية الطلب.

- **مرونة الإدارة:** القدرة على التكيف مع ظروف العمل المختلفة، ويرجع ذلك إلى الطابع غير الرسمي في التعامل مع العملاء والعاملين وبساطة الهيكل التنظيمي كما أنها أكثر قدرة على تقبل التغيير وتبني سياسات جديدة، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرارات ورسمية العلاقات وتدرجها.

انخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة: إذ أنها لا تستعمل مستوى عال من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤهلة لذلك، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع هذا النوع من المؤسسات لا تتطلب استثمارا كبيرا ولا يد عاملة ذات اختصاص عال.

2.2. نظرة إحصائية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرفت السياسة الاقتصادية في الجزائر تحولات جذرية بداية من التسعينات، وأفرزت تغيرات هامة في هياكل الاقتصاد الوطني، حيث سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية. الجدول أدناه يظهر أنه في نهاية السداسي الأول لسنة 2018 بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 170 093 1 متضمنة للمؤسسات المصغرة بنسبة 97,7% ، متبوعة بالمؤسسات الصغيرة بنسبة 2% ، أما المؤسسات المتوسطة فقد قدرت نسبتها ب0,3 %.

جدول 1

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغاية 31_06_2018

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات	% النسبة
مصغرة	1 068 027	97,7
صغيرة	21 863	2,00
متوسطة	3 280	0,30
المجموع	1 093 170	100

source :(Ministère de l'Industrie et des Mines, 2018, p.9) .

من الجدول السابق يتضح هيمنة المؤسسات المصغرة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام إنشائها من جهة، وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى، إضافة إلى ما تتميز به من خصائص ومميزات (السهولة والبساطة) وكذلك الأهمية البالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3.2. الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف أنواع التمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف احتياجاتها المالية وتناسبا مع مراحل تطور المؤسسة، لذلك على المؤسسة تقدير الاحتياجات التمويلية حسب طبيعة المرحلة (بوروبة، 2019، ص. 48):

2-3-1 في طور التأسيس أو الإنشاء

خلال هذه المرحلة يلزم المؤسسة المصغرة نوعين من الاحتياجات المالية:

أ. **رأس المال الأولي**: هي مرحلة سابقة لانطلاق المشروع وعادة ما تكون صعوبات في الحصول على الأموال من المصادر الخارجية لذلك يتخوف الممولون وخاصة البنوك من هذا النوع من التمويل لكون المشروع في بدايته وحالات عدم التأكد محيطة بمستقبل المؤسسة.

ب. رأس مال الانطلاق: هو التمويل المتعلق بالسنوات الأولى من حياة المؤسسة، حيث تكون المؤسسة قد أنهت تصميم وتطوير منتج معني ولكن تكون بحاجة إلى الأموال للانطلاق في تصنيعه وبيعه، كذلك في هذه المرحلة يتعين على المؤسسة توفير الأموال الخاصة التي ستمكن من مواجهة جزء من مصاريف حيازة المعدات وكذا مصاريف التشغيل. وعليه لا يمكنها الاعتماد على الأموال الخاصة بل تضطر إلى اللجوء إلى مصادر تمويلية خارجية.

2-3-2 في مرحلة النمو

تحتاج المؤسسة في هذه المرحلة إلى ما يسمى برأسمال النمو لتدعيم وتعزيز سياستها التجارية، الرفع من مستوى إنتاجها بعث منتجات جديدة والبحث عن أسواق جديدة.

في هذه المرحلة تحتاج إلى تمويل قصير الأجل من اجل تلبية احتياجات رأس المال العامل وتمويل طويل الأجل لتمويل منتجات جديدة أو تطوير منتجات حالية وهذا لمواجهة المنافسة.

2-3-3 في مرحلة التوسع

إن المؤسسات التي تصل إلى هذه المرحلة تكون بحاجة إلى توسعات جديدة في القدرات الإنتاجية أوفي شبكتها التسويقية وهي بذلك تحتاج إلى موارد مالية طويلة الآجل.

2-3-4 في مرحلة النضج

بعد مرحلة التوسع تكون المؤسسة قد ضمنت حصة سوقية معتبرة وتكون قد بلغت أعلى مستوى مردودية، وتصل إلى مرحلة تتسم بالنضج من حيث استقرار ونمو المبيعات والأرباح وكذلك استقرار نمو التدفقات النقدية ومن أجل الحفاظ على حصتها من المبيعات، فهي في احتياج مستمر للتمويل قصير الأجل وقليل من التمويل طويل الأجل لتمويل منتجات بديلة أو تطوير المنتجات الحالية.

2-3-5 في مرحلة الانحدار

هي المرحلة الأخيرة من حياة المؤسسة حيث تنخفض الأرباح ورقم الأعمال، نتيجة دخول منافسين جدد، يكون التمويل الذاتي أكبر من احتياجات المؤسسة. وفي هذه المرحلة تحاول المؤسسة تسديد ديونها أو إعادة شراء الأسهم الخاصة بها.

3.الآليات والهيئات الداعمة لتمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إلى جانب البنوك أنشأت الدولة العديد من هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفيما يلي تفصيل لأبرز الهيئات والآليات:

1.3. البنوك

القروض هي المصدر الأساسي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم ومصدر هذه القروض عادةً البنوك التجارية، ولذلك فإن لها دور مهم جداً في مجال تمويل هذا النوع من المشاريع. وتعتبر القروض البنكية المصدر الثاني الذي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الأهمية في تمويل دورة الاستغلال، ونتيجة للطبيعة المتكررة لنشاطاتها، فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة، وهذا ما دفع البنوك إلى اقتراح طرق وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات تماشيا مع السير الحسن لعمليات الإنتاج والتوزيع...الخ .وتضمن التكيف مع عدم الاستقرار الذي يخضع له النشاط واختلاف المشكلة التمويلية، وتناسبها مع نشاطات المؤسسات، من حيث طبيعة النشاط الذي تزاوله المؤسسة (تجاري،

صناعي، زراعي، خدمي) أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة أو الهدف من القرض. (برجي، 2012، ص. 115)

2.3 الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر(ANGEM)

القرض المصغر جزءا لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة والتهميش والإقصاء الاجتماعي ,ويمس شريحة لا بأس بها من السكان .ويمثل أداة فعالة للمعالجة الاجتماعية للإقصاء الاقتصادي، وبروز نشاطات اقتصادية صغيرة. هدفه الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على "الاعتماد على النفس"المبادرة الذاتية"و"على روح المقاولة ."لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقرأ والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي (برجي، 2012، ص. 161).

3.3. وكالة دعم وترقية الاستثمار(APSI)

هي هيئة حكومية أنشئت سنة 1994 لتكون المخاطب الوحيد للمستثمرين، أنشأت هذه وهي هيئة حكومية تنشط تحت وصاية رئيس الحكومة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي مكلفة بمساعدة المستثمرين في استيفاء التشكيلات اللازمة لإنجاز استثماراتهم والسهر على احترام الآجال القانونية للأنشطة من خلال إنشاء شكل شباك وحيد يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمار، كما تقوم هذه الوكالة بمتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية وضمان ترقيتها وتطويرها . أما بموجب القانون رقم 01 - 03المؤرخ في 20 أوت2001 والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار. (ANDI) (برجي، 2012، ص. 162).

4.3. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

إذا كان الدور الأساسي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يتمحور حول ترقية الاستثمار وتقديم الدعم المالي المتمثل في الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الاقتصادية، فإن دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يمتد إلى التفاوض مع البنوك حول الشروط البنكية من أجل تسهيل فرص الاستفادة من القروض البنكية وكذلك مرافقة المشاريع الصغيرة وتزويدها بالمعلومات والدراسات المالية والتكفل بتكوين الشباب حاملي أفكار المشاريع الصغيرة قبل وبعد الاستفادة من الدعم، وعليه فالوكالة تتولى

دعم وتمويل الشباب حامل المشاريع، أي المؤسسات الصغيرة فقط التي تفي بشروط الاستفادة من الدعم. (العايب، 2004، ص. 43) وسيتم التفصيل فيها لاحقا.

4.دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ)):

تلعب المشاريع المقاولاتية دورا كبيرا في تحقيق التوازن الاقتصادي، وتعتبر الوكالة الوطنية لتدعيم وتشغيل الشباب من أهم الممولين والمدعمين للمقاولاتية في واحدة من الآليات التي اعتمدها الحكومة الأخيرة للتقليص من البطالة في صفوف الشباب، خاصة خريجي الجامعات والمعاهد ومساعدته على إنشاء مشاريع مصغرة.

1.4 تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

1.1.4 التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. توضع تحت سلطة رئيس الحكومة مباشرة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، ويكون مقرها بمدينة الجزائر، ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني.

2.1.4 مهام وكالة ANSEJ

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 تضمنت المادة 6 **مهام** الوكالة يذكر منها:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذو المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لتشغيل الشباب؛
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من القروض بمختلف الإعانات؛
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي أنجزها الشباب مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط؛
- تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

وهذه الصفة تكلف الوكالة وعلى الخصوص بما يلي :

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم؛

-تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض؛

-تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة تمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها؛

-تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين والتشغيل الأولي للشباب لدى المستخدمين العموميين أو الخواص.

3.1.4 أهداف وكالة ANSEJ

تهدف الوكالة إلى التخفيف من مشكل البطالة؛ إدماج الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تقديم النصائح حول تطبيق المشاريع الاستثمارية؛ التعزيز والاستغلال الأمثل للقدرات الاجتماعية؛ تفعيل دور المؤسسة المصغرة وجعلها أكثر تكاملا مع غيرها عن طريق خلق وتنمية روح المبادرة الفردية والإبداعية لدى الشباب. (بن أشنهو، 2006، ص.132)

4.1.4 صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة

تختلف الإعانات المالية لإنشاء مؤسسات مصغرة حسب صيغة التمويل:

أ.إعانات مالية حسب صيغة التمويل الثنائي :تتشكل التركيبة المالية من:

- المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع؛
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .وذلك حسب مستويين، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 2

الهيكل المالي للتمويل الثنائي.

مستويات التمويل	قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة(وكالة ansej)	المساهمة الشخصية
مستوى 1	حتى 5.000.000 دج	%29	% 71
مستوى 2	من 5.000.001 إلى 10.000.000دج	%28	% 72

المصدر :منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية عنابة.

يلاحظ من الجدول، أنه إذا كانت قيمة الاستثمار لا تفوق 5.000.000 دج فإن الوكالة تساهم في تمويل المشروع بمنح قرض بدون فائدة بنسبة % 29 من قيمة الاستثمار، أما إذا كانت قيمة الاستثمار في هذا المشروع تفوق 5.000.000دج وتقل عن 10.000.000 دج أو تساويها؛ فتساهم الوكالة بتمويل المشروع بنسبة % 28 من قيم الاستثمار، والباقي يمثل المساهمة الشخصية لصاحب المشروع.

ب. إعانات مالية حسب صيغة التمويل الثلاثي :تتشكل التركيبة المالية في صيغة التمويل الثلاثي من:

- المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع؛
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- قرض بنكي تخفض فوائده بنسبة % 100 بالنسبة لكل النشاطات نسبة الفائدة (0%)، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع .

كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 3

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.

مستويات التمويل	قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة ansej)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
مستوى 1	حتى 5.000.000 دج	%29	% 1	%70
مستوى 2	من 5.000.001 إلى 10.000.000دج	%28	% 2	%70

المصدر :منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية عنابة.

يلاحظ من الجدول، أن نسبة مساهمة الوكالة في تمويل إنشاء المؤسسة المصغرة لا تختلف عن النسبة المقدمة في صيغة التمويل الثنائي، في كلا الحالتين، أي % 29حسب المستوى الأول و % 28حسب المستوى الثاني، توافقها على الترتيب 1%مساهمة شخصية لصاحب المشروع إذا كانت قيمة الاستثمار لا تتعدى 5.000.000دج، و % 2مساهمة شخصية لصاحب المشروع إذا كانت قيمة الاستثمار تفوق 5.000.000 دج وتقل عن 10.000.000دج أو تساويها، أما القرض البنكي لا تتعدى مساهمته نسبة % 70 في كلا المستويين.

ج. إعانات مالية إضافية: كما تمنح لأصحاب المشاريع ثلاث قروض بنكية إضافية بدون فائدة:

- قرض بدون فائدة لاقتناء ورشات متنقلة بقيمة 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني؛
- قرض بدون فائدة للكراء بقيمة 500.000 دج؛
- قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للجامعيين (أطباء، محامون، ...)

د. الصيغة المستحدثة: كشفت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي عن دخول حيز الخدمة الصيغة الجديدة لدعم المشاريع في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب. وتخص هذه الصيغة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و40 سنة، وتعتمد على التمويل الذاتي للمشاريع. إذ تسمح الصيغة الجديدة للشباب ذوي

المشاريع باستحداث مؤسسة مصغرة تمول بالكامل من أموالهم الخاصة على أن تكون الاستثمارات والامتيازات المتحصل عليها محل متابعة خلال فترة الاستفادة، مع تسليم الشاب صاحب المشروع قرار منح الامتيازات الجبائية بعنوان الاستغلال عن كل سنة ضريبية قابل للتجديد إلى غاية انتهاء فترة الإعفاء الممنوحة . وتبعا لترتيبات الوزارة يخضع صاحب المشروع الذي اختار صيغة التمويل الذاتي لنفس الأحكام التي يخضع لها الذين اختاروا صيغة التمويل عن طريق وكالة "أونساج"، ويستفيد أصحاب مشاريع التمويل الذاتي من نفس الامتيازات الممنوحة المنصوص عليها بعنوان الجهاز المتعلق بترقية المؤسسة المصغرة باستثناء القروض الإضافية غير المكافأة المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

5.1.4 الإجراءات المتبعة للاستفادة من دعم الوكالة

يتضمن جهاز إنشاء المؤسسات المصغرة نوعين من الاستثمار: استثمار الإنشاء واستثمار التوسيع، وتوضح مختلف المراحل والإجراءات كما يلي (حسب ما تضمنته منشورات الوكالة):

أ. استثمار الإنشاء: ويتمثل في إنشاء مؤسسة مصغرة جديدة من طرف شاب أو عدة شباب مؤهلين للاستفادة من جهاز الوكالة.

- **شروط التأهيل**: يجب على الشباب ذوي المشاريع، للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب عند إحداث أنشطتهم، أن يستوفوا الشروط المجتمعة الآتية:

- أن يتراوح عمر الشاب أو الشباب ما بين 19 و 35سنة، وأن يحدث المشروع 03 مناصب عمل دائمة على الأقل، كما يمكن رفع سن مسير المقاولة المحدثة إلى 40 سنة كحد أقصى؛
- أن يكون ذو تأهيل مهني و /أو ذو قدرات معرفية معترف بها؛
- ألا يكون شاغلا لوظيفة مأجورة عند تقديم طلب الإعانة؛
- الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض في حالة التمويل الثلاثي؛
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة، بحيث تقدم الأموال الخاصة نقدا أو عينا .

- **معالجة الملف المطلوب**

●**مرحلة الانجاز**: يتم في إطارها تنفيذ عدة إجراءات حيث يتم إيداع طلب منح الإعانات وملف الشاب أو صاحب المشروع على مستوى الوكالة؛ القيام بالدراسة التكنو-اقتصادية من طرف المكلفين بالمشروع على مستوى الوكالة؛ وتسليم شهادة التأهيل.

وفي حالة مشاركة البنك في تمويل المشروع، يتم إتباع المراحل التالية:

إيداع الملف لدى البنك؛ تسليم الموافقة البنكية؛ وضع القانون الأساسي للمؤسسة المصغرة ؛ تسجيل المؤسسة في السجل التجاري؛ فتح حساب بنكي جاري ودفع المساهمة الشخصية لصاحب المشروع؛ إشراك المؤسسة في صندوق ضمان القروض؛ تسليم قرار منح الإعانات المتعلقة بالانجاز من طرف مصالح الوكالة بعد التوقيع على دفتر الشروط و أوراق الأمر للقرض بدون فائدة ممنوحة من طرف الوكالة؛ تحويل القرض بدون فائدة الممنوح من الوكالة لدعم تشغيل الشباب للحساب البنكي للمؤسسة المصغرة؛ سحب الشيكات البنكية من طرف البنك لفائدة الموردين لاقتناء التجهيزات.تمنح في هذه المرحلة الامتيازات الجبائية التالية:

الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات والحصول على الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛ تطبيق معدل مخفض نسبته % 5 من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار؛ الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الاكتسابات العقارية؛ الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

مرحلة الاستغلال: ويتم في إطارها تنفيذ الإجراءات الآتية:

تسليم الوثائق البيانية لإنجاز الوكالة (الفواتير النهائية، مستندات رهن التجهيزات)، تحرير محضر معاينة لإنجاز الاستثمارات من طرف الوكالة، تسليم قرار الإعانات المتعلقة بالاستغلال من طرف الوكالة.

*تستفيد المشاريع المصغرة من الامتيازات التالية لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط أو ست (06) سنوات للمناطق الخاصة، وهي :

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني؛
- تمديد فترة الإعفاء لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاث 03) (عمال على الأقل لمدة غير محددة؛
- عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي ب :
  - 70%خلال السنة الضريبية الأولى.
  - 50%خلال السنة الضريبية الثانية .
  - 25%خلال السنة الضريبية الثالثة .
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات؛
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

ب. استثمار التوسيع: ويتعلق بالمؤسسات المصغرة والمنجزة في إطار الوكالة والتي تطمح لتوسيع قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي، مع ضرورة توفر ما يلي من الشروط:

جمع 3 سنوات من النشاط في المناطق العادية أو 6 سنوات في المناطق الخاصة؛ تسديد نسبة 70% من القرض البنكي؛ تسديد نسبة 70% من قرض الوكالة في حالة التمويل الثنائي؛ تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام؛ تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الايجابي للمؤسسة المصغرة.

6.1.4 استراتيجية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تلعب الوكالة دورا توجيهيا وإعلاميا كبيرا لتشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات بفضل شبكتها المنتشرة على كامل التراب الوطني، وبفضل ملاحقها الثمانية والأربعين (48) الموزعة على مختلف الولايات الجزائرية، كما تعتمد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على إستراتجية محددة من أجل توعية الشباب الراغبين في الالتحاق بالوكالة وهي كالتالي:

أ. الموقع الالكتروني: فتح موقع الكتروني خاص بها وبخدماتها على الشكل التالي **(www.ansej.org.dz)**، حيث يعرف هذا الموقع بالوكالة الوطنية لدعم الشباب وبمجمل الخدمات التي تقدمها لخلق النشاطات ومبادرات الأعمال ، كما يعرض هذا الموقع إحصائيات عن نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في دعم تمويل تلك المشاريع، كما تم فتح موقع جديد **(www.promoteur.ansej.org.dz)**:يخصص فيه قسم خاص لأصحاب المشاريع لتقديم كل المعلومات التي تخص إنشاء مشاريعهم، إذ تتم التسجيلات مباشرة على الموقع الالكتروني ، في أي مكان وفي أي وقت، دون عناء التوجه للوكالة.

ب. صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض: أنشئ هذا الصندوق عام 1998وهو موجه لتغطية أخطار القروض الممنوحة من طرف البنك لأصحاب المشاريع، لهذا يوجد على مستوى كل فرع من فروع الوكالة عون من أعوان الصندوق، يعمل بالتعاون مع ممثليها على متابعة تسديد القرض البنكي من خلال حث مسيرها على التسديد في الآجال المحددة. ويشكل صندوق الضمان مكملا للضمانات المقدمة من المستثمر للبنوك ومتمثلة في:

- الرهن الحيازي للتجهيزات لفائدة البنك في الدرجة الأولى والوكالة في الدرجة الثانية؛
- التأمين على كافة التجهيزات لصالح البنك في الدرجة الأولى والوكالة في الدرجة الثانية؛
- الرهن الحيازي للعتاد المتنقل للبنك والوكالة.

ج. لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع: وهي متكونة من أعضاء مختصين وفاعلين في ميدان العمل؛ مدير الوكالة رئيسا للجنة؛ أعضاء البنوك المحلية؛ ممثل عن والي الولاية؛ ممثل عن السجل التجاري؛ ممثلين عن مديرية التجارة والضرائب وغرفة الصناعات، ومديرية التخطيط ومديرية التشغيل. من اجل النظر والبث في المشاريع، مهمتها تقييم المشروع، وفي النهاية إما رفضه أو تأجيله أو قبوله.

د. مرافقة أصحاب المشاريع الاستثمارية :تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالاستقبال والإعلام والتوجيه والاستشارة خلال كل مسار إنشاء أو توسيع المشروع الاستثماري وكذا المتابعة في مرحلة الاستغلال، من خلال تكوين فرق من المرافقين، مهمتهم الرئيسية مساعدة ومرافقة أصحاب المشاريع الاستثمارية

ه. دراسة جدوى المشاريع: تكلف الوكالة من يقوم بانجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية، كما تكلف من يقوم بانجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة، والاستعانة بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها. ويتعلق ذلك بالجوانب التالية:

***الجانب التسويقي** : يقوم المستثمر خلالها بدراسة الجدوى التسويقية للمشروع من خلال، تحديد المنتج بدقة ثم إعداد خطة لجمع المعلومات من أجل : معرفة المنافسين : نقاط القوة، نقاط الضعف،معرفة الطلب : السن، الفئات الاجتماعية المهنية، مسار الشراء من يشتري ؟ وبأي وتيرة...؟ تحديد المبيعات المتوقعة وضع استراتيجية تجارية، فيما يخص الأسعار والتوزيع والاتصال.

***الجانب التقني** : تعتبر دراسة الجدوى التقنية العمود الفقري و المحور الأساسي لدراسة الجدوى الاقتصادية، فهي تمثل نقطة البداية في عملية تقديرات التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل و التكنولوجيا المستعملة، تتوقف الدراسات التقنية للمشروع على البيانات الأساسية المستمدة من دراسة السوق.

***الجانب المالي :** إن الدراسة المالية التي تقوم بها الوكالة تهدف إلى التحقق من جدوى المالية للمشروع وذلك من خلال : التحقق من الربط بين احتياجات المالية و إمكانيات الموارد والتحقق من مردودية المشروع .

وذلك عن طريق إعداد الميزانيات العامة التقديرية، وجدول حسابات النتائج لكل سنة من سنوات الثمانية الأولى والتي تمثل مدة القرض البنكي وذلك عوضا للعمر الاقتصادي للمشروع، ثم القيام بتقدير التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع، حيث تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل لتقييم المشاريع الاستثمارية، وفق معيار واحد من أجل تقييم المشاريع الاستثمارية، ألا وهو صافي القيمة الحالية.

2.4 نشاطات وكالة ANSEJ في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الأداة المحورية التي ترتكز عليها سياسة خلق مناصب شغل مستدامة ويمكن توضيح مختلف نشاطات الوكالة على مر السنين من خلال عرض الجداول الآتية:

جدول 4

عدد المشاريع الممولة ومناصب العمل المستحدثة في إطار وكالة ANSEJ

السنوات	عدد المشاريع الممولة	عدد المناصب المستحدثة
حتى 31-12-2010	140 503	392 670
2011	42 832	92 682
2012	65 812	129 203
2013	43 039	96 233
2014	40 856	93 140
2015	23 676	51 570
2016	11 262	22 766
إلى غاية 31-12-2016	367 980	878 264

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، على الموقع الالكتروني للوكالة:: http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/nos-statistiques 30-02-2019

يعرض الجدول أعلاه عدد المشاريع الاستثمارية المنشأة من طرف الوكالة منذ نشأتها إلى غاية نهاية 2016. حيث أن الوكالة بإنشائها لهذه المشاريع تخلق العديد من مناصب الشغل. متمثلة حصيلتها في: 878 264 منصب شغل عن 367 980مشروع ممول. ويظهر الجدول أن عدد المشاريع الممولة في ارتفاع إلى أن تصل لسنة 2013 ويبدأ تمويل هذه المشاريع بالانخفاض وهذا راجع للازمة المالية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر في تلك الفترة. وكما هو ملحوظ فإن عدد مناصب الشغل يرتفع بارتفاع عدد المشاريع الممولة وينخفض بانخفاضها.

جدول 5

تطور المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط في إطار وكالة ANSEJ.

السنوات	الفلاحة والصيد	نسبة	الحرف	نسبة	البناء والأشغال العمومية	نسبة	الصناعة والصيانة	نسبة	المهن الحرة	نسبة	الخدمات	نسبة	المجموع
2010	15.171	11	21.979	16	9.818	7	10.807	8	3.648	3	79.080	56	140.503
2011	3.686	9	3.559	8	3.672	9	2.118	5	569	1	29.228	68	42.832
2012	6.705	10	5.438	8	4.375	7	3.301	5	826	1	45.167	69	65.812
2013	8.225	19	4.900	11	4.347	10	3.333	8	1.042	2	21.192	49	43.039
2014	10.487	26	4.255	10	5.106	12	6.614	16	1.450	4	12.944	32	40.856
2015	6.862	29	2.170	9	3.838	16	4.913	21	1.205	5	4.688	20	23.676
2016	3.479	31	320	3	1.672	15	2.720	24	716	6	2.355	21	11.262
2016-12	54.615	15	42.621	12	32.828	9	33.806	9	9.456	3	194.654	53	367.980

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، على الموقع الالكتروني للوكالة: (http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/nos-statistiques) : 30-02-2019

يلاحظ من خلال الجدول أن الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة يسيطر عليها قطاع الخدمات خلال معظم السنوات، ويعود ذلك إلى رغبة معظم الشباب في تحقيق الربح السريع ونقص روح المبادرة لديهم في الاستثمار طويل المدى، بالإضافة إلى سهولة تسير هذا النوع من المشاريع وعدم تطلبه لتكاليف عالية. إلا أنه خلال سنتي 2015و 2016 تفوق قطاع الزراعة والصيد على قطاع الخدمات، مما يدل على بداية الاهتمام والتوجه نحو هذا القطاع، وكذلك قطاع الصناعة شهد ارتفاع محسوس.

جدول 6

تطور المشاريع الممولة حسب الجنس في إطار وكالة ANSEJ

السنوات	مجموع المشاريع الممولة	ذكر	النسبة	أنثى	%
حتى 31-12-2010	140 503	22 128	87	18 375	13
2011	42 832	39 881	93	2 951	7
2012	65 812	61 335	93	4 477	7
2013	43 039	39 513	92	3 526	8
2014	40 856	37 191	91	3 665	9
2015	23 676	21 031	89	2 645	11
2016	11 262	9 712	86	1 550	14
لغاية31-12-2016	**367 980**	**330 791**	**90**	**37 189**	**10**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، على الموقع الالكتروني للوكالة: (http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/nos-statistiques) : 30-02-2019

يوضح الجدول أعلاه إلى أن المشاريع الممولة في إطار وكالة ANSEJ يغلب عليها الطابع الذكري بمعدل 90%، ذلك أن المجتمع الجزائري مجتمع ذكوري، فالرجل هو القادر على التسيير وإدارة الأعمال . إلا أن مساهمة المرأة في تزايد مستمر من سنة لأخرى حيث وصلة نسبة المساهمة إلى 10 % نهاية سنة 2016 من مجموع المشاريع الممولة في إطار الوكالة.

5.خاتمة

تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم الوكالات التي خصصتها الجزائر إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتشكل أحد الحلول ضمن سلسلة من التدابير الموجهة للتخفيف من حدة البطالة وإدماج الفئات الشابة في الحياة العملية، وبعد تناول موضوع البحث تم التوصل إلى جملة من النتائج والاقتراحات التي يمكن عرضها كما يلي:

نتائج البحث

-تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث غالبا ما ترتبط بالعائلات وتربط بين أفرادها فتوفر لهم فرص عمل، وبذلك فهي تساهم في تعبئة المدخرات العائلية بشكل قد لا يتحقق بطريقة أخرى.

- هيمنة المشاريع الاستثمارية المصغرة على قطاع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر نظرا لسهولة وبساطة إنشائها وتدعيمات الدولة لهذا القطاع.
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أهم مراحل حياتها والمتمثلة في مرحلتي الإنشاء والتوسع(النمو).
- تمول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المشاريع التي لا يتعدى رأس مالها 10 ملايين دج والمدرجة ضمن قطاع الخدمات، الصناعة، الزراعة دون المشاريع التجارية نظرا لأن هذه الأخيرة لا تخلق قيمة مضافة. كما أن أغلب المشاريع منشأة ضمن هيكل التمويل الثلاثي لانخفاض نسبة المساهمة الفردية فيه.
- جاءت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إطار سياسة هادفة للتخفيف من مستوى البطالة حيث أن الشرط الأساسي للموافقة على قبول المشروع أن يكون الشاب المستثمر لا يزاول أي نشاط مهني وعليه فان الهدف الأساسي لهذه الوكالة هو تخفيض نسبة البطالة.

التوصيات

- تخصيص بنوك ومؤسسات مالية متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون سواها بحيث تقدم فرص تمويل مناسبة وبآليات مختلفة تتناسب مع مميزات وخصائص هذه المؤسسات وتطوير أساليب وأدوات التمويل كمؤسسات رأس المال المخاطر والتمويل الايجاري.
- تقديم التسهيلات التمويلية بطرق سريعة(تجنب البيروقراطية والتعقيدات الإدارية) حتى تتمكن المؤسسات المنشاة من الانطلاق في نشاطها بكل حماس وروح مقاولاتية عالية وتبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية، والتنفيذية، بحيث تصبح عملية معالجة الملفات واعتماد المشاريع يتم بشكل أسرع؛
- اللجوء إلى صيغ تمويل إسلامي(بدون فائدة) ، حيث بينت الدراسات انه من الأسباب الرئيسية لعزوف الشباب البطال عن التوجه للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هو الفوائد الربوية.
- مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة على اكتساب مكانة في السوق، وذلك من خلال تعزيز طرق الاتصال وتفعيل دور بورصة المقاولة من الباطن.
- تشجيع المؤسسات الكبيرة على تعميق الترابط مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإبرام عقود شراكة فيما بينها.
- ضرورة المرافقة الحقيقية والمتابعة الميدانية للمستفيدين في كل مراحل الدعم حتى تساعدهم في إنجاز مشاريعهم ولكي تضمن استرجاع القروض الممنوحة.

6. المراجع

Ministère de l'Industrie et des Mines. (2018). *Bulletin d'information Statistique de la PME.* Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information.

أحمد بوسهمين، و بلحاج فراجي. (يومي 25 و26 ابريل, 2006). دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة. *الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية*.

الجريدة الرسمية. (12 ديسمبر, 2001). القانون رقم 18- 01. *(77)*.

الطيب داودي. (2011). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية "الواقع والمعوقات" حالة الجزائر. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*(11).

أيمن علي عمر. (2007). *إدارة المشروعات الصغيرة*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

بلحاج فراجي، و أحمد بوسهمين. (2006). دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة. *الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية*.

خالد قاشي، و أيوب الشيكر. (2017). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات وعراقيل. *الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. الوادي: جامعة الشهيد حمه الاخضر.

زبير عياش. (2013). تأثير تطبيق اتفاقية بازل 02 على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حالة ولاية أم البواقي. *أطروحة دكتوراه في علوم التسيير* . جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.: غير منشورة.

سماح طلحي. (2007). قرض الإيجار و إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. *مذكرة ماجيستير في علوم التسيير*. جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي.: غير منشورة.

شهرزاد برجي. (2012). إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. *مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص : مالية دولية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.: غير منشورة.

فريدة بن أشنهو. (2006). نظام تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. *مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، لية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*. جامعة تلمسان.: غير منشورة.

كاتية بوروبة. (2019). إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة. *أطروحة دكتوراه . كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير*. سطيف: جامعة فرحات عباس.: غير منشورة.

ياسين العايب. (2004). دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لانشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. *مجلة دراسات إقتصادية*(1).